ندوة وطنية في موضوع :

" العنف الرقمي ضد المرأة في المغرب : الرهانات والحلول"

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال– الرباط، 9 ماي 2023 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، المدرج 1

تتعرض المرأة في أنحاء العالم كافة لأشكال عديدة من العنف؛ ولا يقتصر هذا الأمر على مجتمع، أو بلد معين، وترتبط هذه الأشكال من العنف بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. لقد أفضى هذا الأمر بمعظم بلدان المعمور إلى بلورة نصوص قانونية لمحاربة ومكافحة العنف ضد النساء.

لم يخرج المغرب عن هذا السياق، بحيث صدر القانون رقم **103.13** المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء سنة **2018**. هذا الأخير عرف في المادة الأولى منه العنف ضد المرأة بأنه: " كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة". وقد تعرض هذا القانون لأربعة أشكال من العنف وعرفها على النحو التالي:

- **العنف الجسدي**: "كل فعل أو امتناع يمس، أو من شأنه المساس، بالسلامة الجسدية للمرأة، أيا كان مرتكبه أو وسيلته أو مكان ارتكابه".
- **العنف الجنسي**: "كل قول أو فعل أو استغلال من شأنه المساس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية، أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك".
- **العنف النفسي**: "كل اعتداء لفظي أو إكراه أو تهديد أو إهمال أو حرمان، سواء كان بغرض المس بكرامة المرأة وحريتها وطمأنينتها، أو بغرض تخويفها أو ترهيبها".
- **العنف الاقتصادي**: "كل فعل أو امتناع عن فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر، أو من شأنه أن يضر، بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية للمرأة".

وقد اعتبر هذا القانون إبان وضعه بأنه ثورة في الترسانة القانونية المغربية، وأنه أتاح للمغرب إطارا تشريعيا شاملا خاصا بمحاربة العنف كافة أشكال العنف ضد المرأة. واليوم بعد خمس سنوات من التطبيق برزت الحاجة إلى ضرورة مراجعة وتعديل هذا القانون. ومما يمكن تسجيله على هذا النص والمقاربة التي اعتمدها أنه لم يتعرض إلى شكل أخر من العنف، ويتعلق الأمر بالعنف الرقمي. ويعرف هذا الأخير وفقا للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بأنه: " أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة

الذي تستخدم في ارتكابه أو تساعد عليه، او تزيد من حدته جزئيا أو كليا تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات، كالهواتف المحمولة والهواتف الذكية، أو الأنترنيت، أو منصات وسائل التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني، والذي يستهدف المرأة لأنها امرأة، أو يؤثر في النساء بشكل متناسب" .

أخذا بعين الاعتبار هذا التعريف يظهر أن العنف الرقمي ضد المرأة يزداد بشكل كبير. وأنه يأخذ أفعالا متعددة، منها التعليقات المسيئة والجنسية عبر الوسائل الإلكترونية، التهديد والابتزاز الإلكتروني، سرقة الهوية، التنمر السيبراني، تشويه السمعة، وغيرها من الأفعال.

وفي ظل هذه الوضعية تذهب العديد من الدراسات إلى أن الأنترنيت لم يعد فضاء آمنا للنساء. ففي كل يوم وساعة يسجل انتهاكات ضد المرأة عن طريق منصات التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية ومن خلال الهواتف الذكية وعبر غيرها من الوسائل، فبالأرقام توصلت المندوبية السامية للتخطيط في دراسة لها، أن ما يقارب **1,5 مليون** امرأة مغربية يقعن ضحايا العنف الرقمي عبر البريد الإلكتروني.

يبرز هذا الرقم خطورة هذا الشكل من العنف ضد المرأة، إذ يسبب لها أمراضا صحية ونفسية، ويحول دون مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحد من انخراطها الفعال في المجتمع وقضاياه.

وعليه، وإيمانا بالحاجة الملحة لمجابهة هذا النوع من العنف، تنظم الجمعية المغربية لدكاترة القانون ندوة وطنية في الموضوع، واختارت لها عنوان: " العنف الرقمي ضد المرأة في المغرب: الرهانات والحلول" . وتروم بذلك إلى المساهمة في مناقشة هذه الظاهرة وفق رؤية تهدف، إضافة إلى مبادرات أخرى، إلى تقوية النقاش العمومي حول الموضوع، وتقديم مقترحات فعالة إلى المقررين بما يمكن من مراجعة البرامج والسياسات العمومية الموجهة إلى محاربة العنف ضد النساء، وتعديل القانون رقم **103.13** المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

تحقيقا لذلك وجهت الجمعية دعوة إلى مسؤولين عموميين وأساتذة جامعيين من تخصصات القانون والسيسيولوجيا وقضاة وخبراء وفاعلين سياسيين وحقوقيين متميزين للمشاركة في الندوة، وطرح الأفكار الكفيلة بمحاربة العنف الرقمي ضد المرأة في المغرب.

البرنامج

9h - 9h30	**الجلسة الافتتاحية** **الأستاذ فريد الباشا** عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط ، رئيس جامعة محمد الخامس بالنيابة **السيد عمر سغروشني** رئيس الهيئة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية **الأستاذة سلمى الحسني السباعي** رئيسة الجمعية المغربية لدكاترة القانون ، أستاذة بكلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية أكدال – الرباط **السيدة سلمى التازي** مديرة المرأة بوزارة التضامن و الإدماج الإجتماعي والاسرة **الأستاذة منى المصمودي** قاضية ، مستشارة لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان
9h30-10h00	**استراحة شاي**
10h00 - 11h30	**الجلسة الأولى : العنف الرقمي ضد النساء : تشخيص الواقع وآليات الحماية القانونية** **رئيس الجلسة :** جواد النوحي ، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط ، الكاتب العام للجمعية المغربية لدكاترة القانون **سعيد بنيس**، أستاذ العلوم الاجتماعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط **زهيرة فونتير** ، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط **خديجة الزومي**، نائبة برلمانية ، رئيسة منظمة المرأة الاستقلالية **أنس سعدون**، قاض ، رئيس سابق لخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف وباحث في فريق عمل المفكرة القانوني **فاطمة الحساني**، مستشارة برلمانية **إلهام الساقي**، أستاذة جامعية ، نائبة برلمانية

11h30 - 13h	**الجلسة الثانية :** من أجل الحاجة إلى مجابهة العنف الرقمي ضد النساء **رئيس الجلسة :** عبد الرحيم **الأمين** ، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط **ادريس الغزواني**، أستاذ سوسيولوجيا التربية بكلية علوم التربية بالرباط **بثينة قروري**، أستاذة جامعية، نائبة برلمانية سابقة **أميمة عاشور**، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال- الرباط **بشرى النية**، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط **حنان رحاب**، نائبة برلمانية سابقة والكاتبة الوطنية لمنظمة النساء الاتحاديات **زهيرة محسن**، مستشارة برلمانية
13h00-13h30	فتح باب النقاش
14h00	نهاية أشغال الندوة

منسقي الندوة

الأستاذة **سلمى الحسني السباعي**

الأستاذ **جواد النوحي**

اللجنة العلمية

الأستاذ **جواد النوحي**

الأستاذ **زكريا أبو الذهب**

الأستاذة **عايدة الفركلي**

الأستاذة **سلمى الحسني السباعي**

الأستاذ **عبد الرحيم الأمين**

الأستاذة **بشرى النية**

الأستاذة **أميمة عاشور**

الأستاذ **عبد المهيمن حمزة**

الأستاذ **أناس السرغيني العنبري**

الأستاذة **زهيرة فونتير**

لجنة الطلبة المنسقين

آسامة شكود

شادي فخر

آنبار الصدراتي

ياسر بغرارا

حمزة الأمين

أسماء سدات

لينة عواد

يوسف لحسيني بليمني